إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) هي لجنة حكومية فيدرالية مستقلة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ومتفق عليها من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ والتي تم إنشاؤها من قبل القانون الدولي للحرية الدينية (IRFA) لعام 1998 الذي يتابع الحق العالمي لحرية الدين أو المعتقد بالخارج. وتستخدم اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) معاييرًا دولية لمراقبةِ انتهاكات الحرية الدينية أو المعتقد في الخارج وتقوم بتقديم توصيات للسياسات إلى الرئيس، ووزير الخارجية، والكونجرس. كما أن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) تعد كيانًا مستقلًا منفصلًا ومميزًا عن وزارة الخارجية. ويقدم التقرير السنوي لعام 2017 تتويجًا للأعمال التي قام بها المفوضون وفريق العمل المهنيين خلال العام وذلك من أجل توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصياتَ مستقلة لسياسات الحكومة الأمريكية. ويغطي التقرير السنوي لعام 2017 السنة الميلادية 2016 إلى فبراير 2017، على الرغم من ذكر حقيقةً أن بعض الأحداث الهامة وقعت بعد هذه الفترة الزمنية. وللتعرف على المزيد من المعلومات حول اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، يمكنك زيارة موقعنا الإلكتروني: من هنا، أو الاتصال باللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) مباشرةً على رقم: 202-786-0611.

مصر

النتائج الهامة: على الرغم من القمع الشديد الذي تمارسه الحكومة على حقوق الإنسان، فقد تحسنت ظروف الحرية الدينية في عدة مناطق خلال العام الماضي. فقد أدان الرئيس عبد الفتاح السيسي باستمرار الهجمات الطائفية وشدد على تقديم المساعدة للضحايا ومحاسبة الجناة، كما دفع لتعديل الخطاب الديني، وحضر عشية عيد الميلاد القبطي الحاشد للسنة الثالثة على التوالي. وأقر البرلمان الجديد قانونًا طال انتظاره بشأن بناء الكنائس وصيانتها في شهر أغسطس، وبحلول مطلع عام 2017 انتهت الحكومة من إعادة بناء وترميم أكثر من خمسين كنيسة دمرها المتطرفون في عام 2013. وبينما ارتفع استهداف الهجمات الطائفية للمسيحيين، وخاصةً في صعيد مصر وشمال سيناء، بالإضافة لوقوع تفجيرٍ انتحاريٍ كبيرٍ بالقرب من الكاتدرائية الأرثوذكسية القبطية المرقسية في القاهرة، فقد أحرزت المحاكم المصرية بعض التقدم في تقديم مرتكبي الهجمات السابقة للعدالة. وفي عام 2016، انخفضت الملاحقات القضائية والإدانات وسجن المواطنين المصريين بسبب ازدراء الأديان والسب وما شابه ذلك من تهم. ولا تزال بعض القوانين والسياسات التمييزية والقمعية التي تقيد حرية الدين أو المعتقد سارية، ولكن جرت مناقشات عامة في البرلمان والمجتمع المدني بشأن مجموعة من المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية. وبناءً على هذه التطورات، فإن اللجنة، ورغم قلقها العميق إزاء أوضاع حقوق الإنسان المؤسفة في مصر، تصنف مصر في المستوى الثاني Tier 2، كما كانت في الفترة من 2002 إلى 2010. وقد أوصت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) بدءًا من عام 2011 إلى عام 2016 بتصنيف مصر "دولة ذات اهتمام خاص" (CPC)، بموجب قانون الحرية الدينية الدولية (IRFA) لعام 1998.

توصيات إلى حكومة الولايات المتحدة

لأن تقدم مصر واستقرارها يتوقفان على الاحترام الكامل لسيادة القانون والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، يجب على الحكومة الأمريكية القيام بما يلي:

- ضمان استخدام جزء من المساعدة العسكرية الأمريكية لمساعدة الشرطة على تنفيذ خطة فعالة لتوفير حماية خاصة لمجموعات الأقليات الدينية ولأماكن عبادتهم؛

- الضغط على الحكومة المصرية لإجراء المزيد من الإصلاحات لتحسين ظروف الحرية الدينية، بما في ذلك: إلغاء القوانين والقرارات التي تحظر ممارسة الأقلية الدينية لشعائرهم، بما في ذلك البهائيين وشهود يهوه؛ وإزالة خانة الدين من وثائق الهوية الرسمية؛ وتمرير قوانين تتفق مع المادة 53 (إنشاء هيئة مستقلة لمحاربة التمييز) من الدستور؛

- حث الحكومة المصرية على إلغاء أو تعديل المادة (و)98 من قانون العقوبات التي تجرم ازدراء الدين أو التكفير، وإلى أن يتم تنفيذ ذلك، يجب أن توفر الضمانات الدستورية والدولية لسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة لهؤلاء الأفراد المتهمين بمخالفة المادة (و)98؛

- الضغط على الحكومة المصرية لمقاضاة ومعاقبة مرتكبي أعمال العنف الطائفي من خلال النظام القضائي وضمان أن المسئولية عن الشئون الدينية ليست من اختصاص جهاز الأمن الداخلي الذي يجب أن يتعامل فقط مع مسائل الأمن القومي مثل القضايا التي تشمل استخدام العنف أو الدعوة إلى استخدامه؛

- الضغط على الحكومة المصرية لمواجهة دعاوى التحريض على العنف والتمييز ضد المسلمين المنبوذين وغير المسلمين، بما في ذلك عن طريق مقاضاة رجال الدين الممولين من الحكومة الذين يحرضون على العنف ضد الطوائف المسلمة أو غير المسلمة.

- الضغط على الحكومة المصرية لمواصلة مراجعة جميع الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى لإزالة أي لغة أو تحريض يُعزز من التعصب أو الكراهية أو العنف تجاه أي مجموعة من الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد، وإضافة مفاهيم التسامح واحترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك الحرية الدينية، إلى جميع المناهج المدرسية والكتب المدرسية ومواد تدريب المعلمين؛

- تقديم الدعم لإصلاح التعليم وتقديم مبادرات لتدريب المعلمين؛

- تقديم الدعم لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى أو المنظمات غير الحكومية للتحسين من أوضاع حرية الدين أو المعتقد لجميع المصريين؛

- تخصيص تركيز خاص، في تقاريرها السنوية إلى الكونجرس حول حقوق الإنسان والحرية الدينية، على تقدم الحكومة المصرية فيما يلي:

    - حماية الأقليات الدينية؛

- مقاضاة مرتكبي أعمال العنف الطائفية؛ و

- تمكين المنظمات غير الحكومية المصرية من الحصول على تمويل خارجي من جهات التمويل منها الحكومة الأمريكية.

معلومات رئيسية:

يحدد الدستور المصري أن الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة هي مصدر أساسي للتشريعات. في حين تنص المادة 64 من الدستور على أن "حرية المعتقد مكفولة للجميع"، ولكن بإمكان المسلمين والمسيحيين واليهود فقط ممارسة شعائرهم بشكل علني وبناء أماكن العبادة. تتراوح نسبة عدد المسلمين السُنَة بين 85 و90 في المائة من سكان الدولة البالغ عددهم 90 مليون نسمة، ويشكل المسلمون غير السُنَة أقل من واحد في المائة. وتتراوح نسبة المسيحيين بين 10 و15 في المائة من نسبة السكان، وتنتمي النسبة الكبيرة منهم إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وينتمي أقل من 2 في المائة إلى طوائف أخرى مختلفة، بما في ذلك الكاثوليكية والبروتستانتية والمارونية والأرمنية الرسولية واليونانية والسورية الأرثوذكسية والإنجليكانية. ويوجد ما لا يقل عن 2.000 من البهائيين وحوالي 1.500 من شهود يهوه، وحوالي 20 يهودي.

وقد شهدت مصر تقدمًا وانتكاسات خلال فترة تحولها السياسي منذ عام 2013. وفي الواقع أنجزت مصر عملية التحول السياسي في عام 2016 عقب الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي في عام 2013. وتمت الموافقة على الدستور الجديد بأغلبية ساحقة من خلال الاستفتاء في عام 2014، وانتخب السيسي رئيسًا لجمهورية مصر العربية في مايو 2014. وفي أواخر عام 2015، أسفرت الانتخابات البرلمانية عن تشكيل مجلس نواب يضم 596 عضوًا ويضم 36 مسيحيًا في يناير 2016.

وما زالت جهود الحكومة متواصلة لمكافحة التطرف والإرهاب الذي يؤثر سلبًا على أوضاع حقوق الإنسان وأنشطة المجتمع المدني. واستمرت الحكومة في القضاء على المعارضة، على الرغم من أنها أطلقت سراح بعض السجناء السياسيين والمنشقين الآخرين وأخرجتهم من السجن في عام 2016. وتعرض المؤيدون للنظام السابق وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين والصحفيون والناشطون العلمانيون والليبراليون وشخصيات المعارضة للمضايقات والسجن وتم إصدار أحكامًا صارمة عليهم بالسجن، بما في ذلك أحكام الإعدام بحق أعضاء الإخوان وغيرهم من الإسلاميين وأحيانا بتهم سياسية وأمنية لا أساس لها من الصحة. وأسفرت الحملة الصارمة التي شنتها الحكومة على جماعة الإخوان المسلمين عن اعتقال عشرات الآلاف من أعضائها، كما أنها انتهكت مجموعة كبيرة من حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات والكلام في السياسة والتجمع، وأدى ذلك إلى زيادة مناخ الخوف لدى المصريين. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الحملة على المنظمات المصرية غير الحكومية، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان التي تراقب أحوال الحرية الدينية، مما أدى إلى عمل تحقيقات جنائية ومضايقات وحظر سفر المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان.

وسافر وفد من اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) في يناير 2017 إلى مصر لتقييم أحوال الحرية الدينية والتقى بمجموعة من المسئولين الحكوميين المصريين، فضلاً عن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ والأمام الأكبر شيخ الأزهر أحمد الطيب والبابا تاوادروس الثاني ورئيس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وسفير الولايات المتحدة ومسئولي السفارة الآخرين؛ وأعضاء المجتمع المدني بمن فيهم الزعماء الدينيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون.

أحوال الحرية الدينية 2016-2017

التطورات الإيجابية: منذ عام 2014، خطا الرئيس السيسي وحكومته خطوات كبيرة لمعالجة مجموعة من مخاوف الحرية الدينية. وأدلى الرئيس السيسي باستمرار ببيانات وتصريحات عامة جديرة بالاهتمام تشجع على التسامح الديني والاعتدال، وأدان الهجمات الطائفية وساعد الضحايا وحث على تعديل الكتب المدرسية والخطاب الديني في المجتمع، وهو تحول هام في النبرة والحديث عن الرؤساء السابقين.

وأقر البرلمان في شهر أغسطس من عام 2016 قانون جديد ينظم بناء الكنائس وتجديدها (انظر أدناه في قسم "التقدم والتحديات المستمرة للمسيحيين" مناقشة أكثر تفصيلاً للقانون) وفقًا للمادة 235 من الدستور واعتمده الرئيس السيسي في شهر سبتمبر من عام 2016. وقد أيدت الطوائف القبطية الأرثوذكسية والكاثوليكية والأنجليكانية وأعلنت دعمها الكامل للقانون. وفي حين وجهت بعض الجماعات المحلية والدولية لحقوق الإنسان انتقادات لهذا القانون، وقد رأى المسئولون المصريون أن ذلك خطوة ضرورية لمعالجة المخاوف التي طال أمدها. وشكل رئيس الوزراء شريف إسماعيل لجنة حكومية في يناير 2017 كنتيجة للقانون الجديد من أجل إضفاء الشرعية على العديد من الكنائس التي لا تزال غير مرخصة منذ صدور القانون.

واستمر إحراز تقدم في محاسبة مرتكبي الهجمات السابقة التي تستهدف الأفراد أو الممتلكات على أساس الدين أو المعتقد خلال العام. وتم إدانة عشرات الجناة على مدى السنوات القليلة الماضية بتدمير أماكن العبادة المسيحية وغيرها من الهياكل الدينية خلال صيف عام 2013. وأيدت محكمة التمييز في فبراير 2017 أحكام بالسجن لمدة 14 عاما لـ 23 شخصًا تم إدانتهم بقتل حسن شحاتة وهو رجل دين شيعي وثلاثة من أتباعه في يونيو 2013.

استمرت وزارة التربية والتعليم في حذف و/أو مراجعة أجزاء من الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية، ولا سيمًا كتب التربية الإسلامية التي تعتبر سببًا في إظهار الإيديولوجية المتطرفة. وذكر المسئولون خلال زيارة اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) في يناير 2017، أنه سيتم الانتهاء من مراجعة نصوص التعليم الديني بحلول عام 2022. ونشرت الحكومة المصرية في عام 2016 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أدلة جديدة للمعلمين من أجل تعزيز روح التسامح والتفاهم الديني. ويتم مراجعة هذه الأدلة بشكل دوري من قبل وزارة التربية والتعليم، والتي عملت على أن تضع في نظام التعليم المصري مناهجًا أكثر تسامحًا وشمولاً. وفي عام 2016، عملت وزارة التربية والتعليم وبيت العائلة المصري، وهو كيان يضم أعضاء من كل الأديان تم إنشاؤه في عام 2011 من قبل الأزهر الشريف بالتعاون مع كنائس مسيحية مختلفة، على تعزيز ثقافة التسامح بما في ذلك إصلاح مناهج التعليم.

واصلت جامعة الأزهر، وهي واحدة من مراكز التعلم السنية البارزة في العالم، عملها في الدعوة إلى التسامح والتفاهم الديني. وقد فعلت ذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف من خلال تدريب الأئمة ومن خلال تدريس مناهج التعليم في المعاهد الأزهرية التي تخدم نحو مليوني طالب ابتدائي وإعدادي وثانوي و400 ألف طالب جامعي في جميع أنحاء البلاد ومن خلال استضافة حوالي 17.000 طالب من الخارج. ويواصل الأزهر تقييم التعديلات في المناهج الدينية الخاصة به، ويشارك في لجنة مع ممثلين عن بيت العائلة المصرية ووزارة التربية والتعليم للعمل على أمور أخرى من بينها مراجعة النصوص المدرسية العامة والتوصية بها. وبالإضافة إلى ذلك، قام الأمام الأكبر شيخ الأزهر خلال العام الماضي برعاية العديد من مؤتمرات الأديان التي تناولت الحرية الدينية أو شارك فيها، وقد زار الفاتيكان والتقى بالبابا فرنسيس في شهر مايو الماضي.

وفيما يتعلق بتعديل الخطاب الديني في المجتمع، فإن الحكومة المصرية تراقب الفتاوى (المراسيم الدينية) الصادرة عن رجال الدين ودار الإفتاء، وهي هيئة حكومية يرأسها المفتي الأكبر، وتواصل التصدي للفتاوى الصادرة عبر الإنترنت التي تتبنى آراء متطرفة. وتواصل وزارة الأوقاف ودار الإفتاء تدريب الأئمة الكبار على مهارات إصدار فتاوى مسئولة ودقيقة. وبالإضافة إلى

ذلك وَسع مرصد الأزهر، وهو الآن في سنته الثانية، من جهوده لرصد ودحض الأفكار المتطرفة المنتشرة على الإنترنت بتسع لغات على الأقل.

الهجمات التي تشنها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): قام الأعضاء الذين ينتمون إلى تنظيم داعش بارتكاب عمليات إرهابية في مصر تستهدف قتل الأفراد على أساس الدين أو المعتقد خلال الفترة التي شملها التقرير. ووقعت أول عملية قتل طائفي أعلن تنظيم داعش مسئوليته عنها في مصر في يونيو 2016، وأعلن مسئوليته عن مقتل الأب رفائيل موسى الذي كان قد حضر لتوه اجتماع في كنيسة في محافظة العريش وهي عاصمة شمال سيناء. وقام أحد أفراد تنظيم داعش في شهر نوفمبر الماضي بقطع رأس رجل دين صوفي يُدعى سليمان أبو حراز، في شمال سيناء وأخرج شريط فيديو زعم فيه أن رجل الدين كان كافرًا ومارس أعمال السحر.

أعلن أحد الأعضاء المنتمين لتنظيم داعش في شهر ديسمبر الماضي مسئوليته عن الهجوم الذي وقع في 11 ديسمبر الماضي على كنيسة القديس بولس وكنيسة القديس بطرس بالقرب من كاتدرائية سانت مارك القبطية الأرثوذكسية، مما أسفر عن مقتل 29 شخصًا، معظمهم من النساء والأطفال وجرح حوالي 50 شخصًا. وألقي القبض وفي شهر يناير من عام 2017 على أربعة أشخاص على الأقل وما زال التحقيق جاريًا معهم. وأشاد المجتمع القبطي بالرئيس السيسي لتوجيهه السلطات الحكومية لإصلاح الأضرار التي لحقت بالكاتدرائية بأسرع وقت ممكن لعدم تأثر احتفالات أعياد الميلاد التي ستُعقد بعد أقل من شهر.

وعلى مدى ثلاثة أسابيع من شهر فبراير 2017، قتلت الجماعة التابعة لتنظيم داعش المعروفة باسم الدولة الإسلامية في سيناء أو ولاية سيناء سبعة مسيحيين على الأقل في العريش. وهرب عشرات العائلات إلى الإسماعيلية بسبب عمليات القتل التي وقعت. ووفرت السلطات الحكومية والكنائس المحلية أماكن إقامة مؤقتة لتلك الأسر بحلول نهاية الفترة التي شملها التقرير. ونشر أيضًا تنظيم "داعش" في شهر فبراير الماضي شريط فيديو على الإنترنت يتوعد فيه بقتل جميع المسيحيين في مصر.

الرقابة الحكومية وتنظيم المؤسسات الإسلامية: زادت الحكومة من سيطرتها على جميع المؤسسات الدينية الإسلامية بما في ذلك المساجد والأوقاف الدينية منذ الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي في عام 2013. ويبرر المسئولون المصريون هذه اللوائح والتنظيمات بأنها ضرورية لمواجهة التطرف ومنع التحريض على العنف الصادر من المساجد. والأئمة غير الخريجين من الأزهر المُرخص لهم بالعمل من قبل وزارة الأوقاف لا يُسمح لهم بالدعوة في المساجد. ويمكن أن تؤدي دروس الدعوة والوعظ بدون ترخيص إلى السجن لمدة تصل إلى سنة واحدة أو دفع غرامة مالية. وتُنظم وزارة الأوقاف وتُراقب خطب الجمعة ومن المتوقع أن يتبعوا محتوى الخطبة الذي وافقت عليه الحكومة. وتقوم الحكومة بتعيين جميع الأئمة من المسلمين السنة وتدفع رواتبهم، وتقبل وزارة الأوقاف جميع التصاريح لبناء مساجد جديدة.

التقدم والتحديات المستمرة التي تواجه المسيحيين: أثنى القادة المسيحيون خلال هذا العام على مشاركة الرئيس السيسي النشطة مع المجتمع، بما في ذلك حضوره للسنة الثالثة على التوالي في حفلة عيد الميلاد القبطي في كاتدرائية الكنسية المرقسية بالقاهرة. وخلال تلك الزيارة أعلن الرئيس السيسي أن الحكومة ستبني أكبر كنيسة ومسجد في الدولة في العاصمة الإدارية الجديدة بالقاهرة الجديدة بحلول عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك أنجزت الحكومة بحلول مطلع عام 2017 إعادة بناء وإصلاح 56 كنيسة تم تدميرها أو إتلافها من قبل الهجمات المتطرفة في صيف عام 2013 بعد الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي. وعلاوة على ذلك، زودت أجهزة الأمن المصرية من قوات حماية الكنائس في بعض أنحاء البلاد خلال العطل الدينية الهامة، مما قلل من الخوف وانعدام الأمن بين أفراد المجتمع القبطي.

رحبت الطوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والأنجليكانية في شهر أغسطس 2016 باعتماد القانون الجديد الذي ينظم بناء الكنائس وصيانتها. ويساعد القانون الجديد على تبسيط عملية الحصول على الموافقات والتصاريح ويحدد الإجراءات والجداول الزمنية ويتطلب من المحافظين إنهاء جميع الطلبات في غضون أربعة أشهر. وقد رأت بعض جماعات حقوق الإنسان المصرية والدولية أن القانون سيكون مقيدًا ومميزًا. فعلى سبيل المثال، ذكرت بعض المجموعات أن القانون يسمح للمحافظين برفض إعطاء تصاريح بناء الكنائس بدون طرح أي وسيلة واضحة للاعتراض على هذا القرار؛ ورُبط بناء الكنائس بعدد المسيحيين في المنطقة، ويتضمن أحكاما تسمح للسلطات بمنع إعطاء تراخيص البناء إذا كان منحها سيضر "بالسلم العام للمجتمع". ولا يزال آخرون يقولون إنه يجب أن يكون هناك قانون موحد يحكم جميع أماكن العبادة، بدلاً من أن يكون هناك لوائح منفصلة.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في مجالات أخرى، زاد عدد الهجمات العنيفة التي تستهدف المسيحيين وممتلكاتهم، ولا سيمًا في صعيد مصر بالمقارنة مع العام السابق. فعلى سبيل المثال، جرد حشد من الأشخاص في شهر مايو الماضي في المنيا امرأة مسيحية تدعى سعاد ثابت وتبلغ من العمر 70 عامًا من ملابسها وقاموا بجرها في الشوارع بعد اتهام ابنها بإقامة علاقة غير شرعية مع امرأة مسلمة. وبالإضافة إلى ذلك، أحرق حشد من الأشخاص منازل مسيحية عديدة. وألقي القبض على ثلاثة رجال في البداية ووجهت إليهم هذه التهم ولكن تم الإفراج عنهم في يناير 2017. وعقب الاستئناف، أعاد وكلاء النيابة فتح القضية في شهر فبراير وأعادوا توجيه التهم إلى الرجال الثلاثة؛ ولا تزال القضية مستمرة. وأعرب الرئيس السيسي عن تعاطفه شخصيًا مع السيدة/ سعاد ثابت بعد تعرضها لهذه المحنة. واعتدى حشد من الأشخاص على أسر قبطية في المنيا وأُحرقت منازل مسيحية وحضانة مسيحية لمرحلة ما قبل المدرسة بعد أن انتشرت شائعات تشير بأنها تعتزم تحويل المبني إلى كنيسة. وطلبت جماعة قبطية مكونة من 2000 فرد في سوهاج بناء كنيسة، مما أثار غضب البعض في المجتمع الإسلامي الذي يعيشون فيه. وقد دمر السكان المحليون الممتلكات المسيحية القبطية وسرقوها وأصابوا أربعة مسيحيين على الأقل وقطعوا إمدادات المياه والطاقة وأقاموا حواجز على الطرق لمنع دخول سيارات الإطفاء إلى القرية. وقد صرح مصدر مسئول بأن ثمانية عشر شخصًا اعتقلوا في هذه الأحداث؛ ولا تزال القضية مستمرة.

وفي حين أن الحكومة قد أحرزت بعض التقدم في محاسبة بعض المتهمين بارتكاب الهجمات الطائفية، ولا يزال مرتكبي العنف الطائفي الآخرين هاربين من العقاب، وهذا يُعزز مناخ الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك بدلاً من السعي لتحقيق العدالة من خلال سيادة القانون في بعض الحالات، لا تزال السلطات المصرية المحلية، وعلى وجه الخصوص في صعيد مصر، تواصل عقد جلسات "للمصالحة العرفية" بين المسلمين والمسيحيين. وأساءت السلطات المحلية والزعماء الدينيون المسلمون والمسيحيون في بعض الحالات استخدام جلسات المصالحة هذه لإجبار الضحايا على التخلي عن مطالباتهم بأي وسيلة تصالح قانونية. وقد زعمت جماعات حقوق الإنسان بأن جلسات المصالحة تضر بالمسيحيين. فعلى سبيل المثال، تم إجبار بعض الأسر المسيحية على مغادرة قريتها وبيع ممتلكاتها نتيجة لجلسات المصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإن القوانين والسياسات التمييزية التي لا تزال قائمة تؤثر سلبًا على المسيحيين، بما في ذلك قانون ازدراء الأديان (انظر القسم التالي) وحدود ترك الدين الإسلامي. ولم يغير المسلمون المولدون في مصر الذين تحولوا إلى المسيحية انتمائهم الديني على وثائق الهوية حتى الآن، ويواجه هؤلاء المتحولون أيضًا في كثير من الحالات عداء اجتماعي شديد.

وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من انخفاض عدد حوادث الاختطاف من أجل الحصول على فدية وابتزاز المسيحيين في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال مستمرة في أجزاء من الدولة وعلى وجه الخصوص في صعيد مصر.

قانون ازدراء الأديان وحدود التحول الديني: تحظر المادة (و) 98 من قانون العقوبات المصري على المواطنين "السخرية أو إهانة الأديان السماوية أو التحريض على الفتنة الطائفية". وتستخدم السلطات قانون "ازدراء الأديان" هذا أو الإلحاد لاحتجاز ومقاضاة وسجن أعضاء الجماعات الدينية التي تنحرف ممارساتها عن المعتقدات الإسلامية السائدة أو التي يزعم أن أنشطتها تعرض "التناسق الطائفي" للخطر أو تسيء إلى اليهودية أو الإسلام. وأصدر الرئيس السيسي في شهر يناير 2015 مرسومًا يسمح للحكومة بحظر أي منشورات أجنبية تعتبر مسيئة للدين.

وانخفض عدد حالات ازدراء الأديان خلال العام الماضي مقارنة بالعام السابق. في حين أن غالبية التهم تكون موجهة ضد المسلمين السُنَة، إلا أن معظم الأشخاص الذين حكم عليهم من قبل محكمة بالسجن لازدراء الدين كانوا مسيحيين ومسلمين شيعة وملحدين. ويمكن أن تؤدي الإدانة إلى السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات ودفع غرامة مالية.

فعلى سبيل المثال، حُكم على الكاتبة والشاعرة المصرية فاطمة ناعوت في يناير 2016 بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "التشهير بالإسلام" على موقع فيسبوك والذي انتقدت فيه طقوس ذبح الحيوانات خلال عيد المسلمين. وخفضت محكمة استئناف حكمها في نوفمبر بعقوبة السجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ.

حُكم على أربعة من المراهقين الأقباط المسيحيين في فبراير 2016 بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة ازدراء الدين بسبب تصوير شريط فيديو قصير خاص يسخر من تنظيم داعش. وقد ألقي القبض عليهم وعلى مدرسهم واتهموا في أبريل 2015؛ وحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات في محاكمة منفصلة في ديسمبر 2015 وتم طردهم من قريتهم. وفر الشباب الأربعة من مصر في أبريل 2016 ويقال أنهم طلبوا اللجوء في سويسرا.

وتم إطلاق سراح إسلام البحيري وهو مقدم برنامج تلفزيوني معروف في نوفمبر 2016 من السجن بعفو رئاسي قبل أن ينهي عقوبته بتهمة "الإساءة إلى الرموز الدينية" بسبب التعليقات التي أدلى بها عن الإسلام في برنامجه. وكان قد حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في مايو 2015 وتم تقليل هذا الحكم إلى سنة واحدة في ديسمبر 2015.

حُكم على رجل الدين السني محمد عبد الله نصر في فبراير 2017 بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب "ازدراء الدين" للتهكم على تفسيرات مختلفة للنصوص القرآنية على موقع الفيسبوك؛ وإنه لا يزال في السجن ولا يزال الاستئناف معلقًا.

وتعرض الملحدون المصريون في السنوات الأخيرة إلى اتهامات كبيرة بخصوص ازدراء الأديان، فضلا عن تزايد التحرش المجتمعي وظهرت مبادرات حكومية مختلفة ترعاها الحكومة المصرية لمكافحة الإلحاد. فعلى سبيل المثال، أُدين الناشط

مصطفى عبد النبي الذي يعمل عبر الإنترنت في فبراير 2016 غيابيًا بالسجن ثلاث سنوات بتهمة ازدراء الأديان من أجل نشر معلومات عن الإلحاد على صفحته على موقع الفيسبوك. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت وزارتا الأوقاف والشباب والرياضة في السنوات القليلة الماضية في حملة وطنية لمكافحة انتشار الإلحاد بين الشباب المصري.

البهائيون وشهود يهوه والمسلمون الشيعة: وقد حظرت القرارات الرئاسية منذ عام 1960 مذهب البهائيين وشهود يهوه. ونتيجة لذلك، فإن البهائيين الذين يعيشون في مصر غير قادرين على التجمع لممارسة أنشطتهم الدينية العامة أو المشاركة فيها. أصدر مركز البحوث الإسلامية في الأزهر فتاوى على مدار السنين يحث على استمرار حظر ممارسات الطائفة البهائية ويدين أعضائها كمرتدين. وقامت وزارة الأوقاف في السنوات الأخيرة برعاية ورش عمل عامة للتوعية حول "الأخطار المتزايدة" لنشر الاعتقاد البهائي في مصر. وحيث أن زواج البهائيين غير معترف به في مصر، فإن البهائيين المتزوجين لا يستطيعون الحصول على بطاقات الهوية، مما يجعل من المستحيل إجراء معاملات يومية مثل المعاملات المصرفية أو التسجيل في المدارس أو تملك السيارات أو المنازل.

وسمحت الحكومة لشهود يهوه في السنوات الأخيرة بالاجتماع في منازل خاصة في مجموعات تضم أقل من 30 شخصًا، على الرغم من طلبهم زيادة عدد أفراد الاجتماع. ولا يُسمح لشهود يهوه ببناء أماكن عبادة خاصة بهم أو استيراد كتبهم المقدسة والمواد الدينية الأخرى. وواصل مسئولو الأمن خلال العام الماضي مضايقة شهود يهوه واستجوابهم من خلال رصد أنشطتهم واتصالاتهم.

وتعرض أعضاء الطائفة الشيعية في السنوات الأخيرة لاتهامات بازدراء الأديان وكذلك حملات حكومية لمواجهة الإسلام الشيعي في الأماكن العامة والمساجد. وبالإضافة إلى ذلك قامت وزارة الأوقاف في أكتوبر 2016 بمنع الطائفة الشيعية من الاحتفال بعاشورة في مسجد الحسين بالقاهرة.

الجماعات المعادية للسامية والجماعات اليهودية: في عام 2016، استمرت المواد التي تشوه اليهود وغيرهم من المحتويات المعادية للسامية في الظهور في وسائل الإعلام المصرية التي تسيطر عليها الدولة ووسائل الإعلام شبه الرسمية. وفشلت السلطات المصرية ووفقًا لوزارة الخارجية في اتخاذ خطوات كافية لمكافحة معاداة السامية في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة ووسائل الإعلام الخاصة. وأصبحت الجالية اليهودية التي كانت مزدهرة في مصر منذ عشرات السنين في منتصف القرن العشرين على وشك الانقراض. وهي تمتلك ممتلكات مشتركة، بما في ذلك المعابد اليهودية في القاهرة والإسكندرية وتدفع الصيانة اللازمة بشكل كامل من خلال التبرعات الخاصة. وعلى الرغم من أن بعض العقارات قد تم تجديدها خلال العام، فإن العديد من مواقع التجمع بحاجة إلى الترميم و/أو التجديد.

سياسة الولايات المتحدة

ركزت سياسة الولايات المتحدة لسنوات عديدة تجاه مصر على تعزيز العلاقات الثنائية القوية واستمرار التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار الإقليمي والحفاظ على اتفاقات كامب ديفيد للسلام التي أبرمت في عام 1979.

واعتبرت الإدارات المتعاقبة مصر حليفًا رئيسيًا في المنطقة، ولا تزال من بين الدول الخمسة الأفضل في العالم التي تحصل على المساعدات الأمريكية. ويمنح قانون الاعتمادات المالية للسنة المالية 2017 مصر 1.3 مليار دولار من التمويل العسكري الأجنبي و150 مليون دولار لصناديق الدعم الاقتصادي. وبالإضافة إلى الانتقاد الدوري لسجل مصر في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة التي شملها التقرير، أعربت إدارة أوباما عن رأي مفاده أن إنكار حقوق الإنسان الأساسية يوفر الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى نمو التطرف العنيف.

وكان الرئيس السيسي من بين أول رؤساء الدول الذين اتصلوا بالرئيس المنتخب دونالد ترامب وهنئه بعد فوزه انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر 2016. وتحدث الرئيس ترامب هاتفيًا مع الرئيس السيسي خلال الأسبوع الأول من عمله حول تعميق العلاقات الثنائية في عدة مجالات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتطرف في مصر والمنطقة. كما دعا الرئيس ترامب الرئيس السيسي لزيارة دولته.

وقد وضع القانون العام رقم 114-113، وهو قانون الاعتمادات الموحد للسنة المالية 2016، شروطًا على المساعدات الأمريكية لمصر فيما يتعلق بالحدود المفروضة على حقوق الإنسان بما في ذلك الحرية الدينية. وعلى وجه التحديد، تطلب الأمر من وزير الخارجية أن يشهد بأن مصر اتخذت خطوات للنهوض بالعملية الديمقراطية وحماية حرية التعبير وحماية حقوق المرأة والأقليات الدينية وقامت بعمل تدابير أخرى. غير أن القانون أذن لوزير الخارجية أيضًا بتقديم المساعدة لمصر إذا رأى أن المساعدة مهمة لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. وباستخدام عملية الاعتمادات، كفل الكونجرس في أول الأمر الإشارة إلى مصر من خلال لغة تشريعية أن "الديمقراطية وأنشطة الحكم لا تخضع لموافقة مسبقة من قبل حكومة أي بلد أجنبي".

وأعلنت الحكومة الأمريكية في عام 2015 أنها سترفع الحظر الذي فرض في أكتوبر 2013 على تسليم أنظمة أسلحة مختارة ومواصلة التمويل العسكري الأجنبي وصناديق الدعم الاقتصادي لمصر. وأقر وزير الخارجية جون كيري في مايو 2015 في تقرير للكونجرس بأن استئناف المساعدات لمصر كان في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة. وعلى الرغم من الإدلاء بهذه الشهادة، إلا أن التقرير توصل إلى أن المسار العام لحقوق الإنسان والديمقراطية في مصر كان سلبيًا. وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير أن الحكومة المصرية "اتخذت خطوات لتحسين حقوق الأقليات الدينية وحمايتها"، على الرغم من أن هذه الحماية كانت تقتصر على معتنقي ديانات الإسلام والمسيحية واليهودية، إلا أن "الحكومة تواصل مقاضاة الأفراد المدانين "بازدراء الأديان"، ولا تزال محاسبتهم عن الجرائم الطائفية الماضية تسبب إشكالية كبيرة".

ووفقا لوزارة الخارجية، فإن المسؤولين على جميع مستويات الحكومة الأمريكية يواصلون إثارة مجموعة من المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية مع نظرائهم المصريين. وتدعم السفارة الأميركية مشاريع التنمية المجتمعية الرامية إلى تشجيع التسامح الديني فضلاً عن تنفيذ برامج التبادل وتقديم دعم المنح المباشر للمشاريع الرامية إلى تعزيز التسامح بين القادة الدينيين الشباب والتفاهم بين الأديان والحوار بين الأديان والمشاركة المدنية والسياسية من جانب الشباب المهمشين.

بيان إضافي من نائب الرئيس جيمس جيه. زغبي:

تقر اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) هذا العام بأن الحكومة المصرية تتحرك في وقت واحد في اتجاهين متباينين. وكانت هناك العديد من المبادرات الهامة لدعم المجتمع المسيحي القبطي في الدولة. وفي الوقت نفسه، شهدت مصر حملة قمع واسعة النطاق لحقوق الإنسان بما في ذلك حريات التجمع والصحافة والحديث في السياسية والتي تستهدف ليس فقط جماعة الإخوان المسلمين المحظورة الآن ولكن عددًا من المؤسسات المدنية والمنظمات العلمانية لحقوق الإنسان والناشطين.

واعترافا بهذه التطورات، أيدت قرارنا بعدم إعلان مصر كدولة مثيرة للقلق، لأنه لم يعد مناسبًا لتعريفها كدولة مثيرة للقلق بموجب قانون الحرية الدينية الدولية (IRFA). وفي الوقت نفسه، أوافق على أن من الملائم أن يعرب تقرير هذا العام عن بالغ قلقه إزاء سياسات الحكومة المصرية المؤسفة تجاه حقوق الإنسان. ونحن ندرك أن الاعتقالات الجماعية والقمع المُمارس ضد المجتمع المدني لا يسهم إلا في تهيئة مناخ ينمو فيه التطرف والعنف الطائفي مما يهدد في نهاية المطاف جهود مصر الرامية إلى خلق مجتمع أكثر شمولاً وتسامحًا.